

التيار النقابي المستقل: «صار لازم نتحرك»

إلى موعد آخر. وفي 13 تموز، أعلنت الهيئة الاستعداد للعودة إلى الشارع مجدداً لأن أطراف السلطة لا تفهم لغة أخرى. ومع أن الهيئة رأت أن النفايات تعزّي «الطبقة» الحاكمة ونفضح عجزها الكامل، رفضت الانخراط في الحراك الشعبي، فهتمت، بحسب غريب، «وكاد ملف السلسلة يغيب بالكامل لولا انخراط التيار النقابي المستقل في الحراك».

يشير غريب إلى سلسلة لا تنتهي من التراجعات، منها أن هيئة التنسيق أعلنت في 4 آب أن من غير الممكن تمرير العام الدراسي المقبل كما الماضي، فإذا بالمؤتمر النقابي الذي نظمته في 19 آب يصدر توصية بالإضراب في 9 أيلول لم تنفذ أيضاً. وفي 30 أيلول، أوصت الهيئة بالإضراب العام، أيام 20 تشرين الأول و 26 تشرين الأول، و 4 تشرين الثاني، بالتزامن مع بدء العقد التشريعي، وفيما كانت الرابطة شريكة في كل البيانات الرسمية لهيئة التنسيق، فإن التوصية الأخيرة فجرت الخلاف بينهما، إذ أكدت الرابطة تنفيذ الإضراب في 20 تشرين الأول بصورة منفردة، ضمن خطوات متلاحقة في 26 تشرين الأول، و 4 تشرين الثاني، إلا أن الإضراب الخاص لم يتحول إلى تحرك تصعيدي خاص بالثانوي، بحسب غريب، وجرى أجهاضه، «تحت ضغط المكاتب التربوية لبعض القوى الحزبية السلطوية. فعدت قيادة الرابطة إلى متابعة التحرك في إطار هيئة التنسيق من خلال تنفيذ إضراب مشترك واعتصام في 3 تشرين الثاني، بحجة انعقاد هيئة مكتب المجلس، من دون الاتفاق على المطالب مع المكونات الأخرى في الهيئة، فكانت المشاركة في الاعتصام ضعيفة، وظهر الخلاف العلني بين ممثلي الهيئات على المطالب».

النتيجة كانت عدم إدراج بند السلسلة على جدول أعمال الجلسة التشريعية، فحصلت خسارة الفرصة الثانية، فيما الرابطة دعت في اليوم نفسه إلى إلغاء الإضراب في 4 تشرين الثاني، كما تراجعت عن إعلان الرابطة نقابة، رغم موافقة الجمعيات العمومية على التوصيتين. ينتقد غريب تراجع قيادة الرابطة عن قرارها برفض إعادة تصحيح المسابقات في الدورة الثانية، إذ لم يحضر إلى مركز التصحيح لتنفيذ المقاطعة إلا التيار النقابي المستقل وعضو آخر في الهيئة الإدارية، ما شجع الوزير الياس بو صعب على كسر القرار والتداول على الأساتذة والتمادي في ضرب سمعة الشهادة الرسمية في وسائل الإعلام، «المؤسف اليوم أن الوزير الذي أعطى الإفادات يزايد على الأساتذة بالإصلاح وهم الذين ظلوا ثلاث سنوات في الشوارع يتحركون ضد الفساد، وكان ضدهم».

ينتج منها شيء، فوعدت، كما يقول غريب، «خسارة الفرصة الأولى، إذ انعقدت اللجان من دون ضغط جدي وفعلي». وفي المؤتمر الصحافي في 26 آذار، اعترفت هيئة التنسيق بفشل مراهنتها على السلطة السياسية ودعت إلى الإضراب والاعتصام أمام وزارة التربية والمناطق التربوية، فنفذ الإضراب وجاءت المشاركة في الاعتصام هزيلة.

الخلل الآخر، يضيف غريب، «وقع داخل جلسة مجلس المندوبين للرابطة في 8 نيسان حيث لم تطرح الهيئة الإدارية في مشروع التقرير الإداري المقدم إلى المندوبين أي خطة تحرك». المجلس أوصى بربط إضراب هيئة التنسيق في 23 نيسان بإقرار خطوات تصعيدية وصولاً إلى مقاطعة التصحيح في الامتحانات الرسمية، لكن سرعان ما تراجعت الهيئة الإدارية عن هذا الموقف، وأعلنت أن العام الدراسي والشهادة الرسمية خط أحمر».

اكتفت هيئة التنسيق بالإضراب في 23 نيسان في انتظار أن تنهي اللجان المشتركة دراسة مشروع السلسلة ووضعه على جدول أعمال أول جلسة تشريعية للمجلس النيابي، فكانت النتيجة أن تُفد إضراب واعتصام ضعيفان، ولم تعقد اللجان. وفي 5 أيار، ابلغت هيئة التنسيق البطريرك بشارة الراعي تأجيل الإضراب والتظاهر الذي كان مقرراً في 6 أيار

وإذا لم تستطع الرابطة انتزاع اعتراف هيئة التنسيق بالغبن اللاحق بأساتذتها، فإن غريب يدعو إلى «تحرك منفرد يحفظ حقوقنا الخاصة، فيما نحن مستعدون لمتابعة التحرك مع الهيئة بالقضايا المشتركة مثل: تحسين نوعية التعليم الرسمي، مكافحة الفساد، تعاونية الموظفين، التقاعد، إلغاء التعاقد الوظيفي، النفايات، قانون الأيجارات وغيرها».

يحذر غريب من المحاولات الجارية للاحاق هيئة التنسيق بمجموعة «البيال» تحت ما يسمى «الجبهة النقابية العريضة»، بهدف تعويم قيادة الاتحاد العمالي العام وحيثان المال، الذين حاربوا هيئة التنسيق وما زالوا الآن ضد السلسلة، ما يرتد على نضالات الاساتذة والموظفين. عشية عيد المعلم، يقدم غريب «كشف حساب» لأداء الهيئة والرابطة خلال العام الدراسي 2014-2015، وأسباب فشلها في استرجاع ثقة القواعد. يقول إن «الشلل أصابها كما أصاب مؤسسات الدولة، لأنهما من جلدها. فقد عجزت مكونات الهيئة مجتمعة عن بلورة صيغة موحدة للمطالب الخاصة بالسلسلة، وقد أصبحت القواعد مكشوفة لا غطاء لها ولا من يحمي حقوقها».

الخلل الأول حصل، بحسب غريب، في 11 شباط 2015 حين أوصت الهيئة بخطة تحرك، وأقرت في الوقت عينه إجراء اتصالات مع الكتل النيابية، و«كان الاتصالات ليست جزءاً من الخطة»، ثم أعلنت الهيئة من دون علم الرابطة عقد مؤتمر صحافي في 26 شباط وتنفيذ إضراب في 5 آذار، لينتهي الأمر إلى تأجيل المؤتمر والإضراب». وفي 11 آذار، زارت الهيئة مع وزير التربية الياس بو صعب رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي دعا إثر اللقاء إلى جلسة للجان النيابية المشتركة في 17 آذار، لم

يعلن رئيس التيار النقابي المستقل حنا غريب أن عيد المعلم هذا العام سيكون مناسبة «لتقول صار لازم نتحرك بوقفات واعتصامات احتجاجية، من أجل الحقوق، وكل ما نثبت للجميع أن المضغوط لا يمكنه أن يضغط ولا بد أن يتحرك». ويحذر غريب من المحاولات الجارية لإلحاق هيئة التنسيق بما يسمى «الجبهة النقابية العريضة». بهدف تعويم قيادة الاتحاد العمالي العام، ومن يطلق عليهم تسمية «حيثان المال»

فانت الحاج

عندما أعلن التيار النقابي المستقل، برئاسة حنا غريب، هويته بعيد الانتخابات الأخيرة لرابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، لم يقدم نفسه إطاراً بديلاً عن الرابطة، بل قال إنه يمثل خطاً مستقلاً داخلها للضغط باتجاه رفع سقف الخطاب النقابي والانتقال بحراك سلسلة الرواتب من موقع الرهان على المسؤولين إلى موقع الهجوم وتسمية الأشياء باسمائها، وتصعيد التحرك باتجاه إعلان انتفاضة في القطاع العام لإقرار الحقوق في السلسلة، التي حددها بإعطاء من لم يعط من القطاعات الوظيفية حقه بال 121% وفق أي صيغة، مع الحفاظ على الفارق نفسه بين الفئات الوظيفية وعلى حقوقها المكتسبة، وإلغاء البنود التدميرية للإدارة لمؤتمر باريس 3.

اليوم، يبدو التيار مقتنعاً أكثر بخيار التصعيد، كما يقول غريب، وخصوصاً بعد سقوط مقولة البلد مشلول. برأيه، الطرف مؤات للضغط على وزير التربية باتجاه اقرار مشروع قانون في الحكومة يحفظ الموقع الوظيفي للأستاذ الثانوي، بعدما اصبح الفارق 54 درجة مع راتب الاستاذ الجامعي المعيد، وصفر درجة مع الفئة الرابعة. وهذا ما تحركنا ضده لسنوات ثلاث ورفضنا تمريره وما زلنا. وتعديل مشروع السلسلة في اللجان النيابية، بما يحفظ الحقوق للجميع، واعتماد شهادة الماجستير (5+bac) للتعين بوظيفة استاذ تعليم ثانوي.

حاضر



إمكانية للوصول إلى المعدل العام. يتوسع رياضي بشرح تأثير انخفاض معدلات المتساقطات، إذ «تسبب الأمر أزمة فعلية في فصل الصيف: سد شبروح ستخفص كمية المياه الموجودة فيه، سد الفرعون يسجل حتى اليوم أقل من نصف كمية المياه التي يتسع لها، ما يمكن أن يؤثر في إنتاج الكهرباء في معمل عبد العال صيفاً. ستنقطع المياه كثيراً، وتصبح ثاني وفق دوام معين، مثلاً كل 3 أيام مرة، ما سيعيدنا إلى مشاهد صهاريج المياه. كذلك سيزداد حفر أبار أعمق، ما سيؤثر في الينابيع».

أهدرت هيئة التنسيق فرص عدة للضغط بسبب تدخلات الأحزاب

اصبح الاساتذة والموظفون مكشوفين لا غطاء لهم ولا من يحمي حقوقهم



ماذا يفعل التيار النقابي المستقل؟

خلاف في وجهات النظر لم تحسم نتيجته بعد، فوجهة النظر المعارضة ترى ان النسبية تضرب التركيبة الطائفية والمذهبية للروابط. ويكشف هنا أن التيار، في حال استمرار رفض النسبية، بصد دراسة موقف قوامه المشاركة في الانتخابات على مستوى المندوبين، وعدم المشاركة في انتخابات الهيئة الادارية الا على اساس النسبية وضمن القرار النقابي المستقل، مؤكداً افتتاحه على كل القوى التي ترفض المحاصصة الحزبية والمذهبية التي أثبتت فشلها في التركيبة الراهنة للهيئة الادارية.

الاجتماعية من السلسلة الى المستأجرين والنفايات ومعركة البلديات والمطالبة بحق المعلم والموظف للترشح لعضوية المجالس البلدية، كحق من حقوق الانسان، حيث لا يجوز ان يحرم المعلم والموظف حق التنظيم النقابي وحق الترشح للانتخابات البلدية. وستكون مناسبة عيد المعلم بداية الانطلاقة في احتفال التعارف الذي سيقميه التيار ظهر يوم الاحد في 6 آذار.

يشرح غريب أن التيار قدم في سنة التأسيس صيغة لاعتماد النسبية في نظام الانتخابات في الرابطة، إلا أنه حصل داخل لجنة تعديل النظام الداخلي للرابطة

يقول رئيس التيار النقابي المستقل حنا غريب إن العام الماضي كان عام التأسيس، «عام المشاركة والالتزام بقرارات الرابطة وحضور اجتماعاتها في الوقت الذي كان يتغيب عنها من انتجها، ويعطل نصابها، كما كان عام الانخراط في الحراك الشعبي الذي يطول الكلام عنه، ويحتاج الى الكثير من الجهد لتقييمه، أما العام الحالي، فسيكون عام انطلاقة التيار النقابي المستقل في كل القطاعات: الثانوي، الأساسي، المهني، الإدارة العامة، المتقاعدين، المتعاقدين، الأجراء والمياومين، وعام متابعة الحراك النقابي والشعبي تحت العناوين

على مجرى النهر لري مزروعاتهم بمياه النهر، قال لـ «الأخبار» إنه «لن يُعارض طمر حفرتيه شرط أن يسري القرار على جميع الحفر المقامة على جانب النهر». يقول يزبك في هذا الصدد: «نطلب من القضاء ومن الجهة الأمنية المكلفة متابعة تنفيذ أعمال طمر الحفر المخالفة (مفرزة بعلبك القضائية) ردم سائر الحفر في كافة القرى، بما فيها الحفرتان التابعتان لمعمل الألبان والأجبان «ليبان ليه»، حتى لا يتذرع البعض بذلك ونعود إلى الضرر وتأخير انطلاق أعمال شبكة الصرف الصحي ومحطة التكرير».